منظمات حقوقية

وإسرائيل، وذلك في وقت يتزايد فيه تشكك الولايات المتحدة تجاه حليفتها منذ زمن طويل.

ويهدف هذا البند إلى تعميق التعاون بين قطاعي الدفاع الأميركي والإسرائيلي من خلال تسريع تطوير التكنولوجيا العسكرية المشتركة وشراكات أخرى. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في يوليو/ تموز، وهو الآن في انتظار تصويت مجلس الشيوخ. ويسعى هذا البند الوارد في قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2027، والمعروف باسم «المادة 219»، إلى وضع أطر عمل لمشروعات مشتركة واتفاقيات تراخيص وشراكات إنتاج مشترك في الولايات المتحدة بالتعاون مع الصناعة الإسرائيلية.

وقالت 56 منظمة في رسالة وجهتها الخميس إلى رؤساء لجان القوات المسلحة في مجلسي النواب والشيوخ إن تعميق التكامل مع قطاع الدفاع الإسرائيلي سيكون «خطيرا للغاية»، وحثت المشرعين على حذف هذا البند.

وتشمل هذه المجموعات منظمة العفو الدولية يو.إس.إيه ونقابة المحامين الوطنية، بالإضافة إلى جماعات عربية ويهودية في مجال الدفاع عن الحقوق.

وجاء في الرسالة، التي لم ينشر عنها أي تقارير من قبل: «في وقت تتباعد فيه المصالح الأميركية بصورة أكبر عن مصالح إسرائيل، ويتجه الرأي العام الأميركي على نحو أوضح لمعارضة الدعم غير المشروط لإسرائيل، فإن إيجاد نقاط نفوذ جديدة لإسرائيل في منظومة تكنولوجيا الدفاع الأميركية أمر خطير للغاية».

ولم يرد متحدث باسم السفارة الإسرائيلية في واشنطن بعد على طلب للتعليق على هذه المسألة. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال في مقابلة في أيار مع شبكة (سي.بي.إس) إنه يأمل في إقلاع إسرائيل عن الاعتماد على الدعم العسكري الأميركي في غضون عقد من الزمن. وكتب في رسالة وجهها في يونيو/ حزيران إلى أحد أعضاء الكونغرس الأميركي أن الوقت حان لإسرائيل «للانتقال من متلقية للمساعدات إلى شريكة». وقال السيناتور الديمقراطي كريس فان هولين لرويترز إن تعزيز هذا التعاون مع حكومة نتنياهو لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة الوطنية. وأضاف «هذا البند ينذر بتعريض التقنيات الحساسة للخطر. واستنادا إلى تجاربنا السابقة، فإنه يخاطر بمنح حكومة إسرائيل القدرة على التدخل في قرارات الدفاع الأميركية». وحاول أعضاء بالكونغرس بالفعل حذف هذا البند من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2027. فقد قدم النائب الجمهوري توماس ماسي من كنتاكي والنائب الديمقراطي رو خانا من كاليفورنيا تعديلا لمنع إدراجه، لكن التعديل لم يدرج في صيغة مجلس النواب لمشروع القانون. وبمجرد أن ينتهي مجلسا النواب والشيوخ من صياغة نسختيهما، سيعمل أعضاء المجلسين على التوصل إلى صيغة توافقية لمشروع القانون، والتي يجب أن يوافق عليها كلا المجلسين، ويحدث هذا عادة قرب نهاية السنة، قبل إرسالها إلى البيت الأبيض ليوقع عليها الرئيس دونالد ترامب كي تصبح قانونا أو يستخدم حق النقض ضدها.

هاكابي: هجمات

وقال هاكابي للإذاعة العامة الإسرائيلية «كان»، إن الهجمات الإرهابية التي ينفذها المستوطنون «تضر بصورة إسرائيل كأمة وكشعب. وأرى أن هذا مؤسف، لأن إسرائيل تحتاج الآن إلى جميع الأصدقاء الذين بإمكانها الوصول إليهم، وهي ليست بحاجة إلى مزيد من الأعداء». ووصف هاكابي، مؤخرا، المستوطنين الذين هاجموا بلدة قصرة بأنهم «إرهابيون إسرائيليون»، وفي أعقاب ذلك شن مستوطنون اعتداء على قرية بزاريا في محافظة نابلس وأحرقوا مسجدا، وخطوا كتابات على جدار ضد هاكابي، جاء فيه: «هاكابي، تحية من الإرهابيين».

ووفقا لموقع «عرب 48»، قال هاكابي في المقابلة أمس إنه شخصيا لم يخف مما كتبه المستوطنون، وأشار إلى أن «هذا أمر جدي، والضرر الذي لحق بإسرائيل جراء ذلك عميق، وهو في أوساط الجمهوريين في الولايات المتحدة أيضا». وأضاف: «أخشى من أن شبانا أميركيين يسمعون أكثر عن هذه الحالات، فهذا كل ما يسمعونه عن إسرائيل، وسيكون لذلك تأثير». وتطرق هاكابي إلى الحرب على إيران وقال انه «يصعب جدا توقع ماذا سيفعل الإيرانيون، لكن من الواضح جدا أنهم موجودون في وضع عسكري ضعيف للغاية، وهم ضعفوا اقتصاديا بكل تأكيد».

وتابع أن «عمليات الرئيس (الأميركي دونالد ترامب) العسكرية والاقتصادية وضعت الإيرانيين في وضع صعب جدا، وربما هم يتظاهرون بأنهم في وضع جيد، لكنني لا أعتقد أن أي أحد يراقب وضعهم يصدق ذلك».

ونفى هاكابي أن يكون ترامب أرجأ الموضوع النووي الإيراني وأنه منشغل بقضية مضيق هرمز فقط، وقال إنه «لا أعتقد ذلك، وأكرر هذا استنادا إلى ما يقوله الرئيس (ترامب). وهو لم يلمح أبدا أنه مستعد لتجاهل مشكلة الولايات المتحدة الأساسية مع إيران، وهي تهديدهم المستمر منذ 47 عاما ونصف العام لجلب الموت إلى أميركا. وهذا ليس أمرا بإمكاننا كأمة أن نتجاهله».

لجنة المتابعة

وفي بداية الاجتماع، الذي عقد بحضور أمين سر اقليم «فتح» في الكويت هشام إبراهيم وأعضاء الاقليم، أشاد المجتمعون بمواقف دولة الكويت التاريخية والثابتة تجاه القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا بالحرية والاستقلال، ودعمها المتواصل لشعبنا في المجالات كافة. وناقش الاجتماع اعتماد المجمع الانتخابي كآلية ديمقراطية لاختيار ممثلي الجالية الفلسطينية في الكويت لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني. وجرى التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة، بما يضمن أوسع تمثيلا لمختلف مكونات الجالية الفلسطينية، مع التأكيد على أهمية تمثيل المرأة والشباب. وأكد المجتمعون ضرورة إنجاح انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، باعتبارها محطة وطنية وديمقراطية مهمة، والتأكيد على وحدة التمثيل الفلسطيني، بما يعزز حضور الجالية الفلسطينية ودورها الوطني، ويسهم في الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني ومؤسساته الوطنية.

وشددوا على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي والوحيد لأبناء شعبنا في الوطن والشتات.

وتأتي اجتماعات اللجنة في إطار التواصل المباشر مع الجاليات الفلسطينية، بهدف استكمال الترتيبات الفنية واللوجستية اللازمة لإنجاز انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الخارج، وتعزيز مشاركة الكل الفلسطيني في صياغة النظام السياسي وتجديد شرعيته.

الرئيس: شعبنا

بدأت الحكاية من لحظات الاستعداد الأولى التي وثقها عرض فيديو للعرسان في صالوني Julie Spa وSami and Guys في صيدا وصولا إلى لحظة دخولهم القاعة. وعلى وقع الزفة الوطنية التي أحيتها فرقة الكوفية للتراث الوطني الفلسطيني امتلأت القاعة بأجواء الفرح الفلسطيني حيث صدحت الأغاني التراثية مستحضرة في المكان صورة الأعراس الفلسطينية القديمة بكل ما تحمله من ذاكرة وحنين.

ومع دخول العرسان جماعيا وهم يتوشحون بالكوفية الفلسطينية اكتملت اللوحة بزفة فرقة البيارق وسط تصفيق الحاضرين وترديدهم للأغاني والهتافات في مشهد جسد فرحة جماعية نابضة بالحياة والانتماء.

ومن خلال كلمة متلفزة شارك الرئيس محمود عباس العرسان فرحتهم مستهلا كلمته بالآية الكريمة: [وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خلق لكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا]، وموجها التهنئة إلى «أبنائي وبناتي في مخيمات الجنوب اللبناني وعائلاتهم».

وأكد الرئيس عباس أن العرس الجماعي يثبت أن شعبنا الفلسطيني رغم الألم والمصاعب قادر على صناعة الفرح وبناء المستقبل، مثمنا مبادرة سامي البقاعي وما تجسده من روح المسؤولية والتكافل الاجتماعي.

وأشار الرئيس إلى مواصلة الوقوف إلى جانب أبناء شعبنا الفلسطيني في لبنان ومخيماته بما في ذلك تقديم المنح الدراسية، مؤكدا أن «العلم والمعرفة هما الاستثمار الحقيقي في مستقبل شبابنا»، ومتمنيا أن يكون اللقاء المقبل وقد زال الاحتلال وتحققت العودة وتجسدت دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما تم توزيع نقوط مقدمة من الرئيس عباس على جميع العرسان.

وعقب كلمة الرئيس توقف المستشار بقاعي عند قول سيادته «ستون عريسا وعروسا»، معتبرا أنها دعوة لتنظيم عرس آخر قريبا داعيا طاقم العمل إلى بدء التحضير له من الآن.

ووضع البقاعي المبادرة في إطار احتياجات المجتمع الفلسطيني في لبنان، مؤكدا أن أبناء الشعب الفلسطيني بحاجة إلى ثلاثة أعمدة أساسية: التعليم والصحة والمساندة الاجتماعية. وبين أن وكالة «الأونروا» تضطلع بجزء من هذه المسؤولية، في حين تساهم منظمة التحرير الفلسطينية في جوانب أخرى من خلال الضمان الصحي الفلسطيني، إلى جانب الدور الذي تؤديه مؤسسة محمود عباس والتي أسهمت في تخريج 12 ألف طالب وطالبة فلسطينية في لبنان.

أما في الجانب الاجتماعي فأكد البقاعي أن لرجال الأعمال وأصحاب المال دورا أساسيا في مساندة أبناء شعبنا في المخيمات من خلال إطلاق مشاريع تنموية تخفف عنهم أعباء الحياة وتعزز صمودهم.

وأضفى الفنان يوسف الملك وفرقته الموسيقية مزيدا من أجواء البهجة على الحفل متنقلا بين الأغاني الوطنية والقطع التراثية لتتحول القاعة إلى ساحات تشابكت فيها الأيادي بالدبكة والرقص استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل وسط زغاريد الأمهات ودموع الفرح التي عكست عمق اللحظة وخصوصيتها.

ستون عريسا وعروسا وثلاثون بيتا فلسطينيا جديدا وفرح خرج من المخيمات ليضيء عتمة الظروف ويعلن مرة أخرى أن المعاناة لا تلغي الحياة.

الاتحاد الأوروبي

من قطاع غزة «إن الاتحاد الأوروبي تماشيا مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2735، يرفض أي محاولة لإحداث تغييرات ديموغرافية أو إقليمية في قطاع غزة». وجدد تأكيد «دعم الاتحاد الأوروبي لتوحيد قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، في إطار رؤية إقامة الدولة الفلسطينية». وأضاف ويغاند: «يجب ألا يكون هناك تهجير قسري لسكان غزة. غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية».

ووصف ويغاند الخطاب التحريضي لوزير جيش الاحتلال الإسرائيلي بسرائيل كاتس، الذي قال فيه إن «الحكومة الإسرائيلية مستعدة لتسهيل مغادرة الفلسطينيين من قطاع غزة بحرا وجوا وبكل طريقة ممكنة»، وكذلك طرح وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير خطة تتحدث عن «مغادرة 1.86 مليون فلسطيني من القطاع على مدى سبع سنوات، تحت مسمى الهجرة الطوعية»، بأنه غير مقبول، داعيا إلى تركيز الجهود على خفض التصعيد، بدلا من تأجيج التوترات. وكان الاتحاد الأوروبي أكد في مواقف رسمية سابقة رفضه أي محاولات للتغيير الديموغرافي أو الإقليمي في غزة والضفة المحتلة، ومعارضته التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين، وتمسكه بحل الدولتين.

تحذيرات من

الأساسي أو حث الدول غير الأطراف على الانضمام إلى التدابير الرامية إلى إضعافها - تهدف إلى تقويض ليس فقط مؤسسة واحدة، بل الثقة في النظام القانوني الدولي نفسه». ونشرت المقالة على الموقع الإلكتروني لمجلة جست سكيوريتي المتخصصة في القانون والسياسة. ومن بين المشاركين في كتابة المقال بايفي كاوكورانتا رئيسة جمعية الدول الأطراف، الهيئة الإدارية للمحكمة، بالإضافة إلى سبعة من الرؤساء السابقين. وجاء في المقال أن الدفاع عن المحكمة الجنائية الدولية «يتعلق بالحفاظ على النظام القانوني الدولي كما بنيناه، باعتباره أقوى ضمانة للبشرية ضد الانزلاق إلى حالة من انعدام القانون والإفلات من العقاب». وقالوا إن الخيار هو «بين عالم قائم على سيادة القانون وعالم تحدد فيه القوة ما هو الصواب».

وتأتي هذه المقالة في وقت فرضت فيه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات على قاضيات ومسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية، بمن فيهم رئيسة المحكمة، وتضغط على الدول الأعضاء للانسحاب منها، وهي حملة أدت إلى رفع دعاوى قضائية وأثارت مخاوف لدى بعض حلفاء الولايات المتحدة.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية بالوما تشاكون، ردا على مقال الرأي: «ستواصل إدارة ترامب حملتها الرامية إلى تعطيل قدرة المحكمة الجنائية الدولية على العمل أو استهداف العسكريين أو المسؤولين الأميركيين أو تهديد السيادة الأميركية بأي شكل آخر».

الأمم المتحدة

وقطع المياه والكهرباء، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم، إضافة إلى تنفيذ عمليات تفتيش من منزل إلى منزل لإجبار السكان على المغادرة. وأشار إلى أنه بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025، دمرت أو تضررت نحو 52٪ من المباني في مخيم جنين للاجئين، و48٪ في مخيم نور شمس، و36٪ في مخيم طولكرم، خلال العدوان الإسرائيلي.

وأكد التقرير أن التهجير واسع النطاق وطويل الأمد والمنهجي لأكثر من 33 ألف فلسطيني من المخيمات الثلاثة يثير مخاوف جدية بشأن ارتكاب جريمة التهجير القسري ضد الإنسانية. وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، إن طريقة تنفيذ العدوان الإسرائيلي تشير إلى أن هدفه كان طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وإفساح المجال أمام المزيد من المستوطنات غير القانونية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ثلاثة شهداء

واستشهد الشاب إبراهيم الهندي (33 عاما) من بلدة بيت حنينا فجر أمس، برصاص شرطة الاحتلال قرب باب العامود بالقدس المحتلة. وادعت شرطة الاحتلال أن عناصرها أطلقوا النار على الهندي لاشتباه بمحاولته طعن أحد أفرادها، ما أدى إلى إصابته بجروح بالغة واستشهاده في المكان. واعتقلت قوات الاحتلال 14 مواطنا على الأقل من الضفة بينهم ستة خلال عدوان على بلدة قباطية جنوب جنين، واقتحمت مخيمي عسكر القديم والجديد، وداهمت منازل وفتشتها وعبثت بمحتوياتها، وحولت بعضها إلى ثكنات عسكرية، وأجرت تحقيقات ميدانية مع عدد من المواطنين، واستولت على ثلاث مركبات من عسكر القديم، كما اقتحمت قرية كفر مالك، شرق رام الله وداهمت عشرات المنازل وفتشتها، وعبثت بمحتوياتها وخربتها، كما احتجزت أحد الشبان واستولت على هاتفه، واعتدت على آخر بالضرب، وأغلقت المدخل الرئيسي لقرية المغير شمال شرق رام الله، ومنعت المواطنين من الدخول والخروج منها فيما تواجد مستوطنون في منطقة «سهل الرفيد» ومنطقة «شعب اللوز» شرقي القرية، وقاموا بأعمال استفزازية. واستولت سلطات الاحتلال أمس على 7.498 دونما من أراضي بلدة قباطية بموجب أمر عسكري يحمل طابع «فوري ومستعجل» بذريعة «أمنية وعسكرية». وأصيب عدد من المواطنين بالاختناق، إثر عدوان شنه مستوطنون بحماية قوات الاحتلال على منزل في منطقة خلة النحلة جنوب بيت لحم. واعتدى مستوطنون على المواطنين ومساكنهم في خربة الحمة بالأغوار الشمالية، ونصبوا خيمة استيطانية على مقربة من منازل المواطنين في قرية أم صفا، شمال غرب رام الله، واقتحموا جبل العرمة شرق بلدة بيتا جنوب نابلس.

حلفاء نتنياهو

اليمين المتطرف إيتمار بن غفير خطة مدتها سبع سنوات لتهجير سكان غزة من خلال «الهجرة الطوعية». وقال إنه سيسعى إلى إنشاء «وزارة معنية بالهجرة» في الحكومة المقبلة.

وقال: «بدلا من أوهام السلام الآن، نحن بحاجة إلى إجراءات الهجرة الآن». وأضاف «بدلا من حفر الأنفاق، حان الوقت لحزم الحقائب».

وقال حزب «القوة اليهودية» الذي ينتمي إليه بن غفير في بيان صدر الخميس إن تركيا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تُعتبر وجهات محتملة.

ومن المقرر أن تجري إسرائيل انتخابات عامة في 27 أكتوبر تشرين الأول. وستكون هذه هي الانتخابات الأولى منذ هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وجاءت تصريحات بن غفير في أعقاب تصريحات وزير جيش الاحتلال يسرائيل كاتس، من حزب الليكود الذي ينتمي إليه نتنياهو، الذي قال الأربعاء الماضي إنه «لا يوجد حل حقيقي لغزة في نهاية المطاف دون هذه الهجرة».

وقال خلال مؤتمر عبر الإنترنت استضافته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية: «نحن مستعدون تماما لنقلهم إذا أصبح ذلك ممكنا.. بحرا وجوا وبكل وسيلة ممكنة. مصر غير مستعدة، لذا لن يتم ذلك من خلالها». ولم يصدر مكتب نتنياهو أي تعليق على الفور. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن نتنياهو، الذي قاد أكثر التحالفات يمينية في تاريخ إسرائيل، قد يفقد السلطة، حيث لا تزال صورته الأمنية مهتزة منذ هجوم 2023، لكن المحللين يقولون إنه لا يمكن استبعاده تماما من المشهد السياسي.

وأنشأت وزارة جيش الاحتلال في عام 2025 مكتبا مكلفا بالإشراف على «الهجرة الطوعية» من غزة، بعد تصريحات أدلى بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب أشار فيها إلى إمكانية تهجير سكان غزة بشكل دائم. تراجع ترامب لاحقا عن هذه الفكرة، التي واجهت مقاومة شديدة من الدول العربية ورُفضت على نطاق واسع دوليا. وأفادت التقارير بأن إسرائيل استطلعت آراء عدة دول أفريقية كمواقع محتملة للتهجير. وصرح نتنياهو بأنه يؤيد ما وصفته حكومته بأنه «هجرة طوعية» من غزة، لكنه أشار إلى أن أهداف الوزراء اليمينيين المتطرفين المتمثلة في إعادة إقامة مستوطنات في القطاع غير واقعية. ونفى مسؤولون إسرائيليون وجود نية لتهجير سكان غزة بالقوة. وأثارت الدعوات إلى تهجير الغزيين مخاوف الفلسطينيين من نكبة جديدة. وخلص تحقيق أجرته الأمم المتحدة إلى أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة، معتبرة أن عمليات القتل والحصار والدمار التي نفذتها كانت بقصد تدمير حياة المواطنين في القطاع.

ونشر بن غفير الأسبوع الماضي مقطع فيديو أُنتج بالذكاء الاصطناعي يظهر عشرات الأسرى على السير كهربائي وهم يدخلون مبنى سجن، ويخرجون من الجانب الآخر في حالة من الهزال والضيق ويذرفون الدموع.

وحذف بن غفير الفيديو لاحقا، بعد أن حصد ملايين المشاهدات على «إكس». ولم يرد مكتبه بعد على طلب للتعليق. وفي أحد مخيمات النازحين المكتظة بمدينة غزة، قال مواطنون إنهم يعتقدون أن الدعوات الإسرائيلية الأخيرة هي مجرد حيل انتخابية. وقالوا أيضا إن غزة أرضهم وإنهم لن يغادروها أبدا.

وقال أحد المواطنين، ويدعى محمد أبو القمبوز (52 عاما): «سنموت على أرض غزة. لقد ولدنا بها، وفيها نشأ أطفالنا، من الصعب تماما التفكير في مغادرتها».

هيئة الجدار

احتياطيا للتوسع، ويتيح إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية، وتطوير الطرق والبنية التحتية، وتخصيص الأراضي للمباني العامة والمناطق التجارية والصناعية، وصولا إلى طرح العطاءات وإقامة الوحدات الاستيطانية. وبذلك تتحول الأرض الواقعة داخل هذه الحدود، حتى إن بقيت غير مبنية مؤقتا، إلى مجال خاضع لمنطق التخطيط الاستيطاني ومقيد أمام التطور الفلسطيني.

وتابعت: «ولا تقل خطوة تحديد مناطق النفوذ أو توسيعها خطورة عن إعلانات (أراضي الدولة) أو المصادرة أو إقرار المخططات والعطاءات، لأنها ترسم الإطار المكاني الذي تتحرك داخله هذه الإجراءات مجتمعة، وتقدم ملمحا مبكرا للصورة المستقبلية للمشروع الاستيطاني. ومن خلال قراءة اتجاهات مناطق النفوذ واتصالها بالطرق والمستوطنات القائمة والمواقع الاستيطانية الجديدة، يمكن استشراف التكتلات التي تعمل سلطات الاحتلال على تشكيلها، والفراغات التي تسعى إلى ملئها، والمحاور التي تريد وصلها، والتجمعات الفلسطينية المهددة بالحصار والعزل. وعليه، فإن خريطة مناطق النفوذ ليست وصفا للواقع القائم فحسب، بل خريطة استباقية لما تخطط سلطات الاحتلال لفرضه على الأرض مستقبلا».

وأشارت معطيات الرصد والتوثيق لدى الهيئة، إلى اعتماد 67 «منطقة نفوذ» جديدة ومعدلة خلال عام 2026، بلغت المساحة الكاملة لمضلعاتها 138,076.389 دونما، توزعت على 4 دفعات: منطقة واحدة في 4 كانون الثاني، و16 منطقة في 5 آذار، و27 منطقة في 31 أيار، و23 منطقة في 25 آب.

ويكشف تركز 50 منطقة، بمساحة 101,556.853 دونما، في دفعتي أيار وآب وحدهما، أن العملية اتخذت شكل موجات واسعة ومتزامنة، تتجاوز التعديلات البلدية المنفردة باتجاه إعادة تنظيم الخريطة الاستيطانية على مستوى الضفة الفلسطينية المحتلة. وإجرائيا، تمثل «منطقة النفوذ» المضلع الجغرافي الذي تُمارس داخله المجالس الاستيطانية صلاحياتها البلدية والإدارية، بما يشمل تقديم الخدمات وإدارة الموارد والطرق وفرض الأنظمة المحلية، كما تشكل الإطار المكاني الذي يمكن دفع التخطيط والتطوير داخله. وتستند هذه الحدود في المنظومة العسكرية الإسرائيلية إلى الأمر رقم 783 لسنة 1979 الخاص بالمجالس الإقليمية، والأمر رقم 892 لسنة 1981 الخاص بالمجالس المحلية، وتحدد عبر خرائط وأوامر يوقعها قائد المنطقة. ووفق الهيئة، لا يعني اعتماد منطقة النفوذ، بذاته، نقل ملكية الأرض أو المصادقة النهائية على مخطط بناء، لكنه ينشئ الإطار الإداري اللازم لتوسيع المستوطنة وضم البؤر وإدارة الأرض لمصلحتها، كما أن المساحة المحتسبة تمثل كامل المضلع المنشور، لا صافي المساحة المضافة إلى حدوده السابقة.

أما قانونيا، فلا تمنح هذه الإجراءات دولة الاحتلال سيادة أو حقا مشروعاً في الأرض المحتلة، ولا تغير عدم قانونية الاستيطان وفق المادة 6/49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

استطلاع: 57

وحسب الاستطلاع الذي نشرته صحيفة «معاريف» أمس الجمعة، فإن نتائج انتخابات الكنيست ستكون كالتالي: حزب «يشار»: 23 مقعدا، حزب الليكود: 20 مقعدا، قائمة «بياحد»: 15 مقعدا، حزب «الديمقراطيين»: 10 مقاعد، حزب «يسرائيل بيتينو»: 9 مقاعد، حزب «عوتسما يهوديت»: 8 مقاعد، كتلة «يهدوت هتوراة»: 7 مقاعد، القائمة المشتركة: 7 مقاعد، حزب شاس: 7 مقاعد، القائمة الموحدة: 5 مقاعد، الصهيونية الدينية وفايغلين: 5 مقاعد، «عمخا يسرائيل» برئاسة عوفر فينتر: 4 مقاعد.

ووفقا لموقع «عرب 48»، ستحصل بهذه النتائج الأحزاب الصهيونية في المعارضة على 57 مقعدا، مقابل 51 مقعدا لأحزاب الائتلاف، و12 مقعدا للأحزاب العربية.

وأظهر الاستطلاع أن الأحزاب التي أعلنت أنها ستخوض الانتخابات لكنها لا تتجاوز نسبة الحسم ستحصل على 6.7٪، التي تساوي 8 مقاعد.

وفيما يتعلق بالملاءمة لتولي منصب رئيس الحكومة، حصل آيزنكوت على 48٪ مقابل 39٪ لنتنياهو، فيما حصل بينيت على 43٪ مقابل 39٪ لنتنياهو، لكن نتنياهو حصل على 42٪ مقابل أفيغدور ليبرمان الذي حصل على 39٪.

وحسب الاستطلاع، فإن 55٪ من الإسرائيليين يتخوفون من اشتعال حرب أخرى بين إسرائيل وإيران قريبا، مقابل 39٪ الذين لا يتخوفون من ذلك، وقال 6٪ إنهم لا يعرفون الإجابة. وفي أعقاب اتهام زوجة رئيس الحكومة الإسرائيلية، سارة نتنياهو، لرئيس حزب «الديمقراطيين»، يائير غولان، بالخيانة وأنه كان يعلم مسبقا بهجوم 7 أكتوبر، قال 44٪ من المتطلعين بينهم 64٪ من ناخبي أحزاب المعارضة الصهيونية إنهم لا يؤمنون بوجود «خيانة من الداخل»، مقابل 40٪ وبينهم 61٪ من ناخبي أحزاب الائتلاف أنهم يؤمنون بأنه كانت «خيانة من الداخل.

ويعتقد 52٪ من ناخبي أحزاب المعارضة الصهيونية أنه ينبغي أن تكون هناك تحالفات أخرى بين أحزاب المعارضة قبل الانتخابات، مقابل 27٪ الذي يفضلون أن تخوض الأحزاب الحالية الانتخابات بشكل منفصل، وقال 21٪ إنهم لا يعرفون الإجابة. وفي السياق، أعلن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، أمس، عن انتقال عضو الكنيست طالي غوتليف من حزب الليكود إلى حزبه، «عوتسما يهوديت»، وأنها ستكون المرشحة الثانية القائمة. وقال بن غفير إن «غوتليف ستعزز قوة الحزب، ورأينا كيف أنها حاربت مثل لبؤة». وأضاف بن غفير: «تم تخصيص المكان الثالث لغوتليف، لكن الوزير يتسحاق فاسرلاوف توجه إليّ وقال إنه يوافق على أن يكون في المكان الثالث من أجل طالي التي ستكون في المكان الثاني».

بدورها، اعتبرت غوتليف أن «بن غفير يريد إلى جانبه أشخاصا أقوياء وليس ضعفاء، وإذا كان هناك شيئا سأجلبه إلى الطاولة فهو الإثبات أني قادرة على مكافحة حكم الموظفين بلا مساومة، وقد شاهدتم أنني حاربت الحصانة ونجحت في هزيمة (المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف) ميارة وجماعتها. والشعب متعطش لعوتسما (قوة) يهودية». وأعلن الليكود، أمس الأول، أنه توصل إلى اتفاق مع غوتليف حول انضمامها إلى حزب «عوتسما يهوديت»، وأنه حتى الانتخابات ستكون غوتليف ملتزمة بالتصويت في الكنيست إلى جانب الليكود.

وفي أعقاب الانتخابات التمهيدية في الليكود، اتهمت غوتليف، نتنياهو، بأنه سعى لاستبعادها عن قائمة الحزب، لأنها وصلت في الانتخابات التمهيدية إلى المكان 12 في قائمة المرشحين، وتم دفعها إلى المكان 20 بعد تعيين مرشحين من قبل رئيس الحزب قي أماكن مضمونة ومتقدمة في القائمة.

وأعلن السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة غلعاد إردان مساء أمس، انسحاب حزبه «هأحدوت» من خوض انتخابات الكنيست المقبلة.

وبرر إردان انسحاب حزبه بالقول: «بعد نحو شهر من الحملة الانتخابية، تظهر الوقائع أن غالبية كبيرة من الجمهور تطلب قبل كل شيء حسما واضحا بشأن هوية رئيس الحكومة في الانتخابات المقبلة، وأن الحاجة إلى حكومة وحدة واسعة ليست في مقدمة الأولويات المواطنين». وأضاف: «رغم الجهود الكثيرة التي بذلناها، فإن الدعم الذي يحظى به حزب (هأحدوت) الذي أسسته لا يضمن تجاوز نسبة الحسم، كما أن خيارات التحالف مع أحزاب أخرى في معسكر الوحدة لا تتحقق. لذلك قررت أن الحزب لن يخوض الانتخابات المقبلة». واعتبر إردان، أن «القيادة تعني أيضا إدراك الواقع كما هو والتصرف بمسؤولية، وأؤمن بأنه علينا أن نضمن أن تؤثر أصوات ناخبينا في نتائج الانتخابات وألا تذهب سدى». ويأتي إعلان إردان انسحاب حزبه من الانتخابات في أعقاب وصول محادثات التحالف مع رئيس حزب «كاحول لافان» بيني غانتس إلى طريق مسدود. وحسب ما أوردت هيئة البث الإسرائيلية («كان 11»)، فإن غانتس أبلغ إردان أثناء اجتماعهما صباح أمس، بأنه غير معني بهذا التحالف. وفي محيط غانتس كانوا يأملون في تشكيل تحالف كبير في «المعسكر الثالث» بقيادته، إلا أنه وفي هذه المرحلة أعلن ضابط الاحتياط دادي سمحي أنه لن يخوض الانتخابات، كما أن أييليت شاكيد لا تميل إلى الانضمام أيضا.

وقرر غانتس عدم التحالف مع حزب إردان تحديدا، معتبرا أن تحالفا كهذا لن يكون مفيدا. بينما قدر أن إردان سينسحب من الانتخابات وأن ينضم عدد من أنصاره إلى حزبه بشكل فردي.

الموظف الفلسطيني يستحق الشكر والتقدير

تتمة

باسم برهوم

يواجهون الضيق بصبر شديد، بالرغم مما يحتاجونه من الدواء والعلاج، ولكن عندما تسألهم عن أحوالهم يؤكدون أن الأولوية لاستمرار الخدمات الصحية والتعليم، للبنى التحتية المتهالكة، ألا يستحق هؤلاء الشكر أيضا على صبرهم وهم في سنوات عمرهم الأخيرة.

الحملات على الموظف الفلسطيني فيها قدر كبير، وكبير جدا من الظلم، الموظف الفلسطيني يتصرف على أساس انه مناضل قبل أن يكون موظفا، فدائي، ولا يعني ذلك عدم وجود استثناءات سيئة تجلب السمعة السلبية للموظفين، لكنهم قلة قليلة.

الموظف إنسان كأي إنسان يخطئ ويصيب، ولكن الصواب في عمل الموظف الفلسطيني هو السائد، بالرغم من كل الظروف القاهرة.

استهداف الموظف لا ينفصل عن الاستهداف الذي تتعرض له السلطة الوطنية الفلسطينية، التي هي ليست منزهة، لكن الحملات لا تبتغي ولا تهدف الى الاصلاح بل الهدم، هدم الكيانية الفلسطينية السياسية الباقية الصامدة، هو هدف الكثير من الأطراف والدول، وهم بالمناسبة، قائمة طويلة يصعب تخيلها أحيانا.

قبل ان اكتب المقال سألت "شات جي بي تي": كم مدرسة ومستشفى بنت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994 من الصفر؟؟ جاء الجواب 1350 مدرسة، لم يكن في الضفة وغزة قبل تأسيس السلطة الوطنية سوى أكثر بقليل من 700 مدرسة قسم كبير منها هي مدارس وكالة الغوث "الأونروا".

وفي القطاع الصحي، يذكر الجميع كيف كان حجم مستشفى رام اللّه عام 1994 وكيف هو اليوم، والأمر ينطبق على مستشفى الشفاء في غزة، وكل المستشفيات التي توسعت وتضاعف عددها عدة مرات عما كانت عليه على الرغم من كل الظروف، والأمر ذاته بالنسبة للجامعات التي تضاعفت حجومها، وتنوعت اختصاصاتها، وزاد عددها.

كاتب المقال يلاحظ ربما أكثر من غيره أوجه الخلل في الأداء، وأن الوضع يمكن أن يكون أفضل بكثير، وحتى في ظل الحصار المالي، ولكن ما يشن على السلطة الوطنية، وعلى الموظف ضمنها من حملات ليس هدفها الإصلاح، إنما هدفها الكيانية السياسية الفلسطينية، وهو أمر يمثل هدفا مركزيا لإسرائيل. السلطة الوطنية ليست أشخاصا، أو حتى بعض الفاسدين فيها، السلطة الوطنية هي الكيان السياسي لنا جميعا.

نعود للموظف الصابر الصامد.. هو فعلا يستحق الشكر والتقدير، انه الجندي المجهول، تماما كمن يفلح ويزرع أرضه في ظل إرهاب المستوطنين وآلة جيش الاحتلال العسكرية الفتاكة، هو في خط الدفاع الأول عن الكيانية السياسية الفلسطينية كي تستمر وتصمد وتبقى، والموظف هو أخوك أو أختك أو قريبك، أو جارك.. انه منك ويعمل من أجلك في أحلك الظروف المعيشية.

الموظف هو المُدرس والشرطي، والإداري في دائرة الجوازات والهويات، وسلطة الأراضي، والبيئة، وفي الإعلام، انهم يقدمون بلا مقابل تقريبا.

من عقوبات على المستوطنين إلى عقوبات على إسرائيل

تتمة

د. رمزي عودة

اعتداء من جانب المستوطنين خلال عام 2025، أدت إلى إصابات أو أضرار في الممتلكات في أكثر من 270 تجمعاً فلسطينياً في الضفة المحتلة، بمتوسط نحو خمسة اعتداءات يومياً، وهو أعلى من المتوسط الذي كان قبل السابع من أكتوبر 2023 والذي بلغ نحو اعتداءين يومياً.

وبرغم أن رئيس وزراء الاحتلال، نتنياهو، أدان هذه الاعتداءات مؤخراً، فإن إدانته لم تكن مرتبطة بضرورة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان، وإنما بما تلحقه هذه الهجمات من ضرر بسمعة إسرائيل الدولية وقدرتها على وقف مواصلة مشروع الاستيطان في "يهودا والسامرة"، على حد تعبيره..! ومن جانب آخر، فإن أقطابا أخرى في الحكومة الإسرائيلية تشجع هذه الهجمات وتدعمها بالسلاح والتدريب، مثل بن غفير، وزير